سياسة حكومة بينت في الميزان

انطوان شلحت

مع دخول مرحلة العدّ التنازلي للحكومة الإسرائيلية الحالية التي ترأسها خلال ولايتها كحكومة فاعلة، نفتالي بينت، زعيم أحد أطياف الصهيونية الدينية، يمكن أن نلخّص ونقول إنه في كل ما يتعلّق بسياساتها الخارجية، وخصوصًا حيال قضية فلسطين، كانت حكومة يمينية صقرية. والآن في تلخيص ولايتها القصيرة التي بدأت يوم 13 حزيران/ يونيو 2021، لا بُدّ من أن يُشار تحديدًا إلى أن أبرز ما أفلح فيه رئيسها هو أن يحشد باستمرار دعم شركائه لجرّ عربة السياسة اليمينية التي يقودها. ما يؤكده أنصار بينت أنه إذ كان ميكيافيلياً في انخراطه ضمن صفوف هذه الحكومة بالذات، فإن غايته القصوى من وراء ذلك تمثّلت في استمرار سياسة إسرائيل اليمينية. وفي التحصيل الأخير، أتت هذه الغاية أكلها في اختبار التطبيق العملي، ولدى وضع السياسة العامة لحكومته على الأصعدة كافة في الميزان، ابتداءً من سياسة تكثيف الاستيطان في أراضي الضفة الغربية وشمل هضبة الجولان ضمن هذه السياسة (بشكل ينبغي التأكيد أنه لم يسبق أن أقدمت عليه أي حكومة إسرائيلية في الماضي القريب)، وانتهاء، بوضع حدّ لما وصف بأنه «سياسة احتواء» إطلاق البالونات الحارقة من قطاع غزة في اتجاه المستوطنات الإسرائيلية المحاذية للقطاع. مرورًا بتصعيد العمليات ضد إيران ومشروعها النووي ومحاولاتها الرامية إلى بسط هيمنتها الإقليمية، وعدم تقديم أي تنازل فيما يخص تنظيم «مسيرة الأعلام» في مدينة القدس وفقًا لخطتها التقليدية ومساراها المشحون. في واقع الأمر، تمثلت قوة بينت عند تأليف الحكومة في عدم تقييد نفسه بخطوط سياسية عريضة، ما أتاح له إمكان أن يواصل سياسة الحكومة السابقة، بل وأن يدّعي تشديدها. ويبدو من استطلاعات الرأي العام الأولية في الوقت الحالي أنّ بينت استطاع الحفاظ على قاعدته الانتخابية، بالأساس من خلال عدم وضع عراقيل أمام مشروع الاستيطان في أراضي الضفة الغربية.

ولتذكير: عندما أقيمت هذه الحكومة كان العنوان الرئيسي لقناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية «كان 11» هو التالي: «تأليف حكومة جديدة من دون خطوط عامة تفصيلية: ما يمكن الاتفاق عليه نفّذه، وما لا تتفق عليه يُنحّى جانبًا». وجرى الاكتفاء، في مستهل مقدمة الائتلاف، بالإشارة إلى أنه نظرًا إلى كون إسرائيل عالقة في أزمة سياسية حادة وعدم استقرار حكومي حادّ منذ نحو عامين، ونظرًا إلى أنه منذ الخروج من أزمة وباء كورونا يواجه الاقتصاد الإسرائيلي تحدّيات اقتصادية استثنائية بحجمها وتعقيداتها ما يستلزم وجود حكومة فاعلة بشكل فوري، قرّرت الكتل الموقعة على هذه الاتفاقية تأليف «حكومة وحدة» ستركّز على العمل في المجالين المدني والاقتصادي، من أجل تحسين رفاهية المواطنين الإسرائيليين من جميع الفئات والقطاعات، وأول ما ستفعله الحكومة هو عرض ميزانية عامة للدولة للعامين الجاري والمقبل على الكنيست. عندما يُقال «المجال المدني» فهو يشمل ضمنيًا ووفقًا لمنطق كل الأطياف السياسية في إسرائيل، المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة 1967 باعتبارهم «سكانًا مدنيين». وفي هذا الإطار كان من الطبيعي مثلًا أن يتم الاتفاق ضمن الحكومة بين وزيرة الداخلية (من حزب بينت) ووزيرة المواصلات (وهي رئيسة حزب العمل المحسوب على «اليسار الصهيوني»)، على رصد ميزانيات ضخمة لشق شوارع وتسيير مواصلات عامة للمستوطنين في الضفة الغربية.

كما أنّ برنامج الحكومة عمومًا تضمّن خطة لتطوير القدس وتعزيز وحدة شطريها كـ«عاصمة أبدية» لدولة الاحتلال. وقبل أن ينفرط عقد الحكومة، أقرّت يوم 29 أيار/ مايو الفائت، سلسلة من القرارات التي تنص على تطوير «المدينة الموحدة» بميزانية تفوق مليار شيكل في إطار خطة خماسية ستركز على التطوير الاقتصادي، والاستثمار في المؤسسات الأكاديمية، والنهوض بالقدس باعتبارها مركزًا سياحيًا، وإيجاد فرص عمل جديدة في المدينة، إلى جانب خطط تطوير وتشييد طرق، وإخلاء نفايات، وترشيد استهلاك الطاقة، والاستثمار في بلدة سلوان (التي تسمّى إسرائيليًا «مدينة داود»)، والتي اعتبرها بينت «أحد أهم مواقعنا التراثية التاريخية»!

الشيوعيون العراقيون ولعنة بريمر

عبد اللطيف السعدون

بإمكان الشيوعيين العراقيين أن يجدوا ما يكفي لتبرير التحاقهم بركب التيار الصدري في «تحالف سائرون» الميت تاريخيا، رغم أن عديدين منهم يعترفون بأن حزبهم أصبح في ظل تلك الخطوة ذيلا للتيار الذي داب زعيمه، مقتدى الصدر، على اتخاذ قرارات مفاجئة في مسائل مهمة وأساسية، من دون استشارة احد من حلفائه، آخرها خطوته الدراماتيكية بخروجه من البرلمان التي يؤكد شيوعي عتيق أنه ورفاقه فوجئوا بها، كما فوجئ غيرهم. وكان الشيوعيون برّروا تحالفهم في حينه بأنه «كسر للطائفية السياسية (..)، وتحالف بين أناس لم تكن لديهم، في بادئ الأمر، أي أيديولوجية مشتركة»، وهذا أمرٌ قد يفهمه بعض العراقيين في إطار النظر إلى صعوبة تصنيف لها خصوصيتها واشتراطاتها المعلومة، لكن الواضح أن هذا «التحالف» شكّل خطأ استراتيجيا، كان الجدير بالحزب تجنّبه. ومع ذلك، يظل هذا الخطأ صغيرا إذا ما قيس بالخطيئة الكبرى التي ارتكبها الحزب في الأيام الأولى للاحتلال الأميركي، عندما قبل سكرتيره العام، حميد مجيد موسى، الدخول في مجلس الحكم الذي أنشاه بول بريمر، واعتبر ممثلا عن طائفته، ووصفه بريمر آنذاك بأنه «شيعي محبوب، وله تأثير وشعبية»، وعُرف لاحقا أن ضم المكتب الشيوعي إلى المجلس جاء بنصيحة بريطانية، بحسب ما أورده بريمر في كتابه «عامي في العراق». وقد دافع قادة الحزب عن مَرّة عن خطيئتهم تلك، ووصفوا مجلس الحكم بأنه «وحده القادر على كسب ثقة العراقيين بإعادة الأمل في نفوسهم»، إلى آخر «المعزوفة» التي لم تثر سخرية الوطنيين العراقيين بمختلف توجهاتهم بقدر ما أثارت الحزب القديم عن فرض سطوته على التنظيم. عند ذاك، يمكن للحزب أن يعيد بناء نفسه، وأن يستعيد مكانته، وأن يضع مشروعه للتغيير على السكة.

(كاتب عراقي)

المكتب السياسي أخيرا، والذي طرح فيه ما أسماها «رؤية ومشروعا»، محاولاً من خلال ذلك إسدال الستار على حقبة السنوات العشرين الماضية التي تركت بصماتٍ سوداء في تاريخه الطويل، وهو لا يملك حجّة مقنعة في الدفاع عنها أو تبريرها. ومن مكر التاريخ أن يقرّ الحزب في مشروعه بأن هناك «أزمة بنيوية في العهود القديمة»، من حيث إنه لا ينطوي على الإثارة الكافية التي تجعله مستساغاً ومولداً لديناميكيات سياقية تشكّل أدوات تشغيلية قادرة على السير بمخطط قيس سعيّد في وسط أمواج تونس الهادرة. منذ بداية انقلابه على الديمقراطية في تونس، تبيّن أنّ لدى الرجل رغبات هائلة شيء جعلها تشبع النظر عنها، وتواريها، أو، إذا عدنا إلى مقولة الراحل ممدوح عدوان «الإعلام السوري يكذب حتى في النشرة الجوية». كان لا بدّ بالنسبة إليها أن تعلن نشرة جوّية مضلّلة، تقول إنّ هناك ارتفاعاً في درجات الحرارة باعلى من المعدل بدرجتين إلى أربع، ويكون الجو صحواً بشكل عام، مع ظهور بعض السحب المتفرّقة، أما الرياح فهي جنوبية غربية إلى شمالية غربية بين الخفيفة والمعتدلة مع هبّات نشطة أحياناً، بينما تكون جنوبية غربية في المنطقة الساحلية بين الخفيفة والمعتدلة، والبحر خفيفٌ إلى متوسط ارتفاع الموج. هذا ما كان بالنسبة ليوم الجمعة. أما السبت، حيث كانت العاصفة في الليل، فتقول إن درجات الحرارة ستنخفض لتقترب من معدّلاتها السنوية، مع فرصة لهطول زخّات رعدية في المناطق الساحلية والجنوبية الغربية... إلخ. وكانت أكثر المناطق المتضرّرة الساحل السوري، واللاذقية تحديداً، كذلك لبنان، وكانت مخيمات اللاجئين السوريين صورةً صارخة لأحوال شعب دُفع منذ عشر سنوات إلى أنفاق المجهول، في العيش في واقع العاصفة كانوا يقولون إنهم يعيشون في الخيمة، ولديهم من الأطفال أعدادٌ لا يمكن تصوّرها، ثمانية، عشرة، أحدهم قال إن فيها 18 طفلاً، مؤكد أنهم ليسوا من أمٍّ واحدة، وما هو مصير هذا الجيل الذي يكبر في المؤقت والحرمان والبعد عن الدراسة وعن العناية الصحية وعن أبسط مقوّمات الحياة في العصر؟ بالإضافة إلى ما يسوم الآباء، ومن بعدهم أطفالهم من العنصرية التي ازدادت بسبب الوضع المستفحل للشعب اللبناني، ولا أحد يستطيع لومهم في هذه الظروف التي صارت تباري ظروف الشعب السوري، عدا أنّ قضية اللاجئين في صميم بازارات السياسة اللبنانية المتعثّرة باستمرار.

وفي المقابل، فإنّ ما خلّفت العاصفة وراءها من خسائر فادحة في البنى التحتية، المهلهلة في الأساس، وفي الممتلكات الخاصة والعامّة، ما يثير الهلع، سيّارات مبعوجة تحت ثقل ما سقط فوقها من الأشجار أو اعمدة الكهرباء، أو غيرها من أجسام ثقيلة جعلتها العاصفة بقوتها عدد الأطفال في تلك المخيمات، هي في الواقع ظاهرة تستحق الدراسة، وتستحقّ الاهتمام والضبط بأي طريقة، إنها تثير أسئلةً كثيرة والدهشة حدّ الذهول، إذ كيف لأناسٍ يعيشون في هذه الشروط اللاإنسانية بكل قهر الحياة وجورها، أن يتكاثروا بهذه الطريقة الانفجارية؟ معظم من أجريت معهم الاستطلاعات عن الحال في واقع العاصفة كانوا يقولون إنهم يعيشون في الخيمة، ولديهم من الأطفال أعدادٌ لا يمكن تصوّرها، ثمانية، عشرة، أمل في حلّ سياسي، بل ليس الحلّ بيد السوريين إنّما مرهونٌ للخارج. عاصفة شرسة في غير وقتها ضربت المنطقة، ولم تتنبّأ بها مديرية الأرصاد الجوية، أم تنبّأت، لكنّ عجز الدولة عن تقديم أي شيء جعلها تشيح النظر عنها، وتواريها، أو، إذا عدنا إلى مقولة الراحل ممدوح عدوان «الإعلام السوري يكذب حتى في النشرة الجوية». كان لا بدّ بالنسبة إليها أن تعلن نشرة جوّية مضلّلة، تقول إنّ هناك ارتفاعاً في درجات الحرارة باعلى من المعدل بدرجتين إلى أربع، ويكون الجو صحواً بشكل عام، مع ظهور بعض السحب المتفرّقة، أما الرياح فهي جنوبية غربية إلى شمالية غربية بين الخفيفة والمعتدلة مع هبّات نشطة أحياناً، بينما تكون جنوبية غربية في المنطقة الساحلية بين الخفيفة والمعتدلة، والبحر خفيفٌ إلى متوسط ارتفاع الموج. هذا ما كان

السوريون قبل العاصفة وبعدها... لا فرق

سوسن جميل حسن

وماذا بعد؟ ماذا ينتظر السوريون؟ كيف يُبنى المستقبل، ولا حاضر يمكن البناء عليه؟ من يتابع أحوالهم في الداخل السوري، وفي مخيمات اللجوء الداخلية وخارج سورية، كلبنان على سبيل المثال، لا بدّ أن يصطدم بحائط سميك، وأن يستسلم للعجز أمامه، والياس من إمكانية النهوض، ما دام أنّ شروط الحياة على هذه الشاكلة، وما دام أيضاً ليس هناك بارقة أمل في حلّ سياسي، بل ليس الحلّ بيد السوريين إنّما مرهونٌ للخارج. عاصفة شرسة في غير وقتها ضربت المنطقة، ولم تتنبّأ بها مديرية الأرصاد الجوية، أم تنبّأت، لكنّ عجز الدولة عن تقديم أي شيء جعلها تشيح النظر عنها، وتواريها، أو، إذا عدنا إلى مقولة الراحل ممدوح عدوان «الإعلام السوري يكذب حتى في النشرة الجوية». كان لا بدّ بالنسبة إليها أن تعلن نشرة جوّية مضلّلة، تقول إنّ هناك ارتفاعاً في درجات الحرارة باعلى من المعدل بدرجتين إلى أربع، ويكون الجو صحواً بشكل عام، مع ظهور بعض السحب المتفرّقة، أما الرياح فهي جنوبية غربية إلى شمالية غربية بين الخفيفة والمعتدلة مع هبّات نشطة أحياناً، بينما تكون جنوبية غربية في المنطقة الساحلية بين الخفيفة والمعتدلة، والبحر خفيفٌ إلى متوسط ارتفاع الموج. هذا ما كان بالنسبة ليوم الجمعة. أما السبت، حيث كانت العاصفة في الليل، فتقول إن درجات الحرارة ستنخفض لتقترب من معدّلاتها السنوية، مع فرصة لهطول زخّات رعدية في المناطق الساحلية والجنوبية الغربية... إلخ. وكانت أكثر المناطق المتضرّرة الساحل السوري، واللاذقية تحديداً، كذلك لبنان، وكانت مخيمات اللاجئين السوريين صورةً صارخة لأحوال شعب دُفع منذ عشر سنوات إلى أنفاق المجهول، في العيش في واقع العاصفة كانوا يقولون إنهم يعيشون في الخيمة، ولديهم من الأطفال أعدادٌ لا يمكن تصوّرها، ثمانية، عشرة، أحدهم قال إن فيها 18 طفلاً، مؤكد أنهم ليسوا من أمٍّ واحدة، وما هو مصير هذا الجيل الذي يكبر في المؤقت والحرمان والبعد عن الدراسة وعن العناية الصحية وعن أبسط مقوّمات الحياة في العصر؟ بالإضافة إلى ما يسوم الآباء، ومن بعدهم أطفالهم من العنصرية التي ازدادت بسبب الوضع المستفحل للشعب اللبناني، ولا أحد يستطيع لومهم في هذه الظروف التي صارت تباري ظروف الشعب السوري، عدا أنّ قضية اللاجئين في صميم بازارات السياسة اللبنانية المتعثّرة باستمرار.

وفي المقابل، فإنّ ما خلّفت العاصفة وراءها من خسائر فادحة في البنى التحتية، المهلهلة في الأساس، وفي الممتلكات الخاصة والعامّة، ما يثير الهلع، سيّارات مبعوجة تحت ثقل ما سقط فوقها من الأشجار أو اعمدة الكهرباء، أو غيرها من أجسام ثقيلة جعلتها العاصفة بقوتها

> ليس هناك أمل في حلّ سياسي، بل ليس الحلّ بيد السوريين إنّما مرهونٌ للخارج

أساسيًا من ذاكرة المدينة قلعتها العاصفة من جذورها، مشاهد الدمار الفظيع التي عرضتها القنوات المحلية ومواقع التواصل مرعبة، عدا الأضرار التي لحقت بالمزروعات، وقضت على المواسم كلها، من مواسم الخضار التي ترفد السوق المحلية بما تحتاجه، إلى الأشجار المثمرة من محصّنات وتفاحيات وجوز وزيتون وغيرها، مع اقتلاع أشجار سرو كثيرة تشكّل مصدّات للرياح، وسقوطها على الأشجار التي تحميها، عدا ما أصاب الصيادين وزوارقهم في عرض البحر. لا يمكن حصر الخراب والضرر، ولا يمكن أيضًا فهم تلك السحنات التي تقابل المراقب، عندما تدور الكاميرا وتسألهم عن أحوالهم بعد هذه الخسارات، الجميع ينهون شكواهم بكلمة: الحمد لله على كل شيء. ذاهلين أمام الكارثة، فهل هذا قدرية أم يأس؟

هؤلاء الذين يعيشون في الداخل، لم يكونوا في أحسن حال قبل العاصفة، ولا يملكون ترف التميز عن غيرهم من السوريين في المخيمات، هم فقط يعيشون بوهم الديمومة، لكنّ الحياة الكريمة تنسلّ من تحتهم وهم ليسوا غافلين، إنّما وصلوا إلى مرحلة العيش بلا حافز، بلا طموح، بلا تخطيط، بلا أيّ مبادرة تتعدّى التفكير برغيف اليوم قبل الغد، فكيف في أوقات الكوارث، بينما حياتهم العادية تحوّلت إلى كارثة ممتدّة؟ والأكثر جوراً وأعمق وجعاً، أنّهم يشعرون، في الأساس، بأنّهم بلا سقفٍ يحميهم، ففي الأحوال العادية، ومن دون عاصفة من البديهي أن تتوقعها مديرية الأرصاد الجوية، يشعر المواطن السوري بأنه يتيمٌ بالمطلق، لا دولة أو حكومة تدافع عنه، أو تؤمّن احتياجاته مثلما يجب أن يكون عليه العقد بينه وبينها، السوري مطلوبٌ منه القبول بظروف الحياة المتدهورة باستمرار، وعليه تسديد الفواتير للدولة، فواتير ترتفع باستمرار، من دون خدمات في المقابل، يسدّد للكهرباء، ولا يراها إلّا وميضات خاطفة، يسدّد للمياه ولا يراها إلّا بالقطارة، يسدّد الضرائب من دون دخل يؤمن له سدّ الرمق، يسدّد فواتير الحرب من حياته، وحياته تتهاوى، فكيف يعيش بطمأنينة؟ وهل من الذكاء أن نتوقع منه ردًا غير: الحمد لله على كلّ شيء؟ يبدو أنّ الأزمة ستطول، وسيطول اختناق الناس. ومع هذه الإطالة والتهاوي المريع نحو قيعان الحياة، ستطول الحقبة التالية أكثر، إذا ما بقيت هذه الأجيال التي تولد وتكبر محرومةً من فرص العيش الكريم والتعلّم والعناية الصحية، ومن أن تحتويها مدنٌ غير مازومة كالمدن السورية اليوم، لا بد من التذكير بأنّ «إيكونوميست» التي أطلقت تقريرها السنوي عن مؤشّر الرفاهية في العالم أخيراً، جاء ترتيب العاصمة السورية دمشق لديها في آخر القائمة، فكيف ببقية المدن السورية؟

(كاتبة سورية في برلين)

في إعادة حركة حماس العلاقة مع نظام بشار الأسد

ماجد عزام

قرّرت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إعادة العلاقة مع نظام بشار الأسد في سورية، كما نقلت وكالة رويترز الأسبوع الماضي عن مسؤولين رفيعين فيها، ادّعيا أنّ القرار الذي صدر بالإجماع جاء بعد وساطات قامت بها إيران وذراعها الإقليمية حزب الله، وشهدت عقد لقاءات مباشرة بين الطرفين برعاية إيرانية، وانخراط تام للحزب أثمرت عن عودة العلاقات بين الجانبين، بما في ذلك استئناف الحركة الإسلامية نشاطها في المناطق السورية الخاضعة لسيطرة النظام، وفتح مكتب لها في دمشق.

من حيث الشكل، لم يفصح مسؤولا «حماس» عن اسميهما، كما لم تعلن الحركة نفسها القرار في بيان رسمي كما جرت العادة، بدا الأمر وكأنها تخجل من إعلان عودة العلاقات مع الأسد بشكل مباشر وصريح. ولا شك أنّها سعت، بوضوح أيضاً، إلى تهيئة جمهورها الفلسطيني والرأي العام العربي والإسلامي الداعم لها لتقبله، علماً أننا لسنا بصدد جسّ نبض أنّ القرار قد اتخذ فعلاً، وإنّما التنقيط أو التدرّج في إعلانه فقط.

في الأسباب والحيثيات؛ تتحدّث القيادة المتنفذة في «حماس» عن أجواء انفتاح ومتغيرات في المنطقة، وعن ترتيب صفوف ما تسميه محور المقاومة في مواجهة الاحتلال والممارسات الإسرائيلية في فلسطين والجوار، كما مسيرة التطبيع العربي الإسرائيلي التي تقودها الولايات المتحدة.

هذا غير دقيق طبعاً، ومجافٍ للواقع، كون مسيرة التطبيع الحماسوي الأسدي كانت قد بدأت منذ وقت طويل، وقبل إطلاق الموجة الأخيرة من التطبيع العربي الإسرائيلي وفق الاتفاقيات الإبراهيمية، وتحديداً مع صعود يحيى السنوار (2017) وتوليه رئاسة المكتب السياسي للحركة في غزة، واستحواذه عملياً على قرار الحركة، في ظل منع رئيس المكتب السياسي (العام)، إسماعيل هنية من السفر، وبقائه في غزة، فيما مارس السنوار عملياً مهام هنية بمساعدة تامة من صديقه وحليفه نائب رئيس المكتب السياسي والمسؤول العسكري للحركة، صالح العاروري، والذي قاد الاتصالات مع النظام وحزب الله بدعم كامل من السنوار، وتغطية ورعاية مباشرة من إيران.

بدا التواصل مع نظام الأسد نتاجاً مباشراً للتطبيع بين حماس وإيران وذراعها الإقليمية حزب الله، وطرحت إيران عودة العلاقات مع الأسد شرطاً لاستئناف دعمها المالي للحركة، وإعادة الاعتراف بها غصوراً في محور المقاومة المزعوم، بينما بدا المشهد هنا سوريالياً بامتياز، إذ إنّ «حماس» هي من تعطي شرعية المقاومة لا العكس، كونها من تقود الصدام المباشر والمستمر مع الاحتلال الإسرائيلي، بينما الجبهات الأخرى في الشمال هادئة على الرغم من الضربات والهجمات الإسرائيلية (الاف خلال السنوات الخمس الماضية)، التي لا تكاد تتوقف ضد إيران وحلفائها الإقليميين في سورية والعراق، بما في ذلك طهران نفسها. وكان لافتاً ومستهجناً أنّ القيادة المتنفذة في «حماس» وافقت، منذ اللحظة الأولى ومن دون أي تردّد، على التطبيع مع الأسد، بينما جاء التمنّع منه. وكان لافتاً أيضاً تعمّد إيران عدم الضغط عليه من أجل انتزاع أكبر قدر ممكن من التنازلات من قيادة الحركة المهرولة نحوها وهذا ما حصل فعلاً.

خلال السنوات الخمس الماضية، قدمت قيادة «حماس» ما طلبته إيران وأكثر، وتضمّن ذلك المبالغة في شكرها واعتبارها شريكاً ومكوّناً أساسياً في صمود «حماس» والمقاومة وثباتهما خلال السنوات الماضية، إضافة إلى وصف قاسم سليماني «شهيد القدس» وتضخيم الدعم الإيراني للمقاومة في غزة مع مزاعم بتقديم طهران عشرات ملايين الدولارات للحركة، وحتى عن سفر سليماني نفسه إلى غزة للإشراف على بناء الأنفاق، الحديث الذي لا يستقيم مع أي منطق، ناهيك أنّ الأنفاق بمثابة تحديث وإبداع فلسطيني لتجربة فيتنامية بالأصل.

وفي قصة الدعم وعلاقة «حماس» مع إيران، لا بد من الإشارة إلى شواهد وحقائق تاريخية عدة، تدحض كلّ ما قيل ويقال عن الحضور الإيراني في غزة، والقضية الفلسطينية بشكل عام، فقد أعلنت «حماس» عن نفسها خلال الانتفاضة الأولى (1987)، ولم تكن العلاقة مع طهران قد بدأت أصلاً. وفي الانتفاضة الثانية (2000) التي عرّستها لاعباً أساسياً ومركزياً كان العلاقة في بداياتها السياسية الأولى من دون أيّ بعد عسكري، ثم قاتلت الحركة الاحتلال في حرب غزة الأولى (2009) بدعم عسكري إيراني خجول جداً، ثم حاربت وصمدت مرتّين أيضاً (2012 و2014)، في ظلّ قطيعة تامة مع إيران وذراعها الإقليمية.

وفي الحرب قبل الأخيرة (2014) والتي استمرت 50 يوماً، اكتفى أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، بالاتصال مع قائد «حماس»، خالد مشعل، للتضامن بعد 15 يوماً على اندلاعها، بينما ظهر قاسم سليماني محرجاً في اليوم الـ35، واكتفى بالدعاء لغزّة ولأهلها الصامدين.

وصمت محور إيران تماماً خلال حرب العام الماضي (2021)، ولم يقدّم أيّ نوع من الدعم أو تكامل الجبهات، كما يقال فقط من حركة حماس والتنظيمات الفلسطينية الصغرى، مع الانتباه إلى أنّ إيران، وذراعها الإقليمية حزب الله، لم يردّوا على آلاف الغارات الإسرائيلية وحتى على اغتيال مسؤولين كبار وتدمير مؤسسات عسكرية وعلمية في إيران نفسها... إضافة إلى ما سبق، بدا موقف المحور من مسيرة الأعلام الإسرائيلية واقتحامات المسجد الأقصى والتهويد الفظّ للحرمين في القدس والخليل فاضحاً، وبعدما عجزت «حماس» عن الرد لظروف غزة القاهرة، والمأساوية، لم يحرّك المحور المزعوم ساكناً بما في ذلك الفيلق الذي يسمّى نفسه القدس. في العموم، جرى تضخيم الدعم لتبرير العلاقة مع إيران، رغم ممارساتها وتباهيها باحتلال أربع عواصم عربية، واستجداء التدخل الأميركي لاحتلال العراق، والروسي لاحتلال سورية من أجل تحقيق أحلامها التوسعية في العالم العربي تحت حراب الغزاة. وبالتالي، الحديث المبالغ فيه عن محور المقاومة لا يهدف سوى إلى تبرير العلاقة مع إيران فقط، كما عودة العلاقات مع نظام بشار الأسد بحجّة أنّه عضو في المحور المزعوم.

هنا، يجب الانتباه إلى حقيقة أنّ الأسد فاقد الشرعية والسيادة في المناطق الخاضعة لسيطرته، إذ إن روسيا القوة الكبرى القائمة، وهو يتلقى الضربات الإسرائيلية صبح مساء من دون أي ردّ فعل جدي وعملي، إضافة إلى صمته، وحتى دعمه غير الخفي مسيرة التطبيع العربي مع إسرائيل.

غيّر النظام رأيه، وبعد تمنّع تجاه العلاقة مع «حماس» كونه لا يستطيع أصلاً أن يقول لا لإيران، كما أنه يشعر بتخفيف الضغوط عليه، وأن إسقاطه لم يعد على الأجندة. وبالتالي، يعتقد أنه في مركز قوة، وأن الحركة هي من تنازلت وعادت إلى حضنه ومحوره المزعوم، كما يعود بعض الهامشيين من المعارضين السابقين.

هذا إضافة طبعاً إلى ضغط إيران التي نالت من «حماس» ما تريده لتبييض صفحتها وشرعنة احتلالها وتدميرها للحواضر العربية، بحجّة التصدّي للمؤامرات المزعومة التي تستهدف المقاومة وفلسطين. علماً أنّ تلك الحواضر كانت حاضرة تاريخياً في التصدّي للغزاة الأجانب، وتحرير فلسطين من التتار والصليبيين.

في العموم، لن تستفيد «حماس» شيئاً من العلاقة مع نظام الأسد التي ستؤدي فقط إلى مزيد من الاستقطاب، وحتى المقاومة داخلها، في ظل ضغط قطاع واسع لها في الداخل والخارج أيضاً، حيث لا إجماع على العلاقة، كما زعم المسؤولان لوكالة رويترز، هذا عوضاً عن فقدانها قداستها وطهارتها أمام قاعدتها الواسعة في الرأي العام العربي والإسلامي.

(كاتب وإعلامي فلسطيني في إسطنبول)

> وافقت القيادة المتنفذة في «حماس» منذ اللحظة الأولى ومن دون أي تردّد، على التطبيع مع الأسد، وجاء التمنّع منه

في ركاكة أدوات الدكتاتورية التونسية

غازي دحمان

ينطوي إعلان وزارة الداخلية التونسية مؤخراً عن توقيف تسعة أعضاء في ركاكةٍ في صياغة الديكتاتورية بنسختها السعيدية، فاستخدام مثل هذه الأدوات في مسار تكريس الديكتاتورية بات مملاً، ومن العهود القديمة، من حيث إنه لا ينطوي على الإثارة الكافية التي تجعله مستساغاً ومولداً لديناميكيات سياقية تشكّل أدوات تشغيلية قادرة على السير بمخطط قيس سعيّد في وسط أمواج تونس الهادرة. منذ بداية انقلابه على الديمقراطية في تونس، تبيّن أنّ لدى الرجل رغبات هائلة شيء جعلها تشيح النظر عنها، وتواريها، أو، إذا عدنا إلى مقولة الراحل ممدوح عدوان «الإعلام السوري يكذب حتى في النشرة الجوية». كان لا بدّ بالنسبة إليها أن تعلن نشرة جوّية مضلّلة، تقول إنّ هناك ارتفاعاً في درجات الحرارة باعلى من المعدل بدرجتين إلى أربع، ويكون الجو صحواً بشكل عام، مع ظهور بعض السحب المتفرّقة، أما الرياح فهي جنوبية غربية إلى شمالية غربية بين الخفيفة والمعتدلة مع هبّات نشطة أحياناً، بينما تكون جنوبية غربية في المنطقة الساحلية بين الخفيفة والمعتدلة، والبحر خفيفٌ إلى متوسط ارتفاع الموج. هذا ما كان بالنسبة ليوم الجمعة. أما السبت، حيث كانت العاصفة في الليل، فتقول إن درجات الحرارة ستنخفض لتقترب من معدّلاتها السنوية، مع فرصة لهطول زخّات رعدية في المناطق الساحلية والجنوبية الغربية... إلخ. وكانت أكثر المناطق المتضرّرة الساحل السوري، واللاذقية تحديداً، كذلك لبنان، وكانت مخيمات اللاجئين السوريين صورةً صارخة لأحوال شعب دُفع منذ عشر سنوات إلى أنفاق المجهول، في العيش في واقع العاصفة كانوا يقولون إنهم يعيشون في الخيمة، ولديهم من الأطفال أعدادٌ لا يمكن تصوّرها، ثمانية، عشرة، أحدهم قال إن فيها 18 طفلاً، مؤكد أنهم ليسوا من أمٍّ واحدة، وما هو مصير هذا الجيل الذي يكبر في المؤقت والحرمان والبعد عن الدراسة وعن العناية الصحية وعن أبسط مقوّمات الحياة في العصر؟ بالإضافة إلى ما يسوم الآباء، ومن بعدهم أطفالهم من العنصرية التي ازدادت بسبب الوضع المستفحل للشعب اللبناني، ولا أحد يستطيع لومهم في هذه الظروف التي صارت تباري ظروف الشعب السوري، عدا أنّ قضية اللاجئين في صميم بازارات السياسة اللبنانية المتعثّرة باستمرار.

وفي المقابل، فإنّ ما خلّفت العاصفة وراءها من خسائر فادحة في البنى التحتية، المهلهلة في الأساس، وفي الممتلكات الخاصة والعامّة، ما يثير الهلع، سيّارات مبعوجة تحت ثقل ما سقط فوقها من الأشجار أو اعمدة الكهرباء، أو غيرها من أجسام ثقيلة جعلتها العاصفة بقوتها

> سعيّد مستعجلٌ يريد تحقيق السلطوية في زمن قصير ليستمتع بالحكم

يريد المجتمع الطبيعي تشكيلها من البداية، وبعقد اجتماعي جديد، يقوم على أنّ السلطة حقّ له بقايضها بما تقدّمه الدولة من خدمات كالأمن والكهرباء والخبز، أي استثمار في التراكم الآني، كان يأتي الفائد التونسية منذ تاسيسها ونسبها له، تماما كما يفعل الطغاة، ويعتبرون أن ما تقوم به مؤسّسات الدولة من حماية وأمن وخدمات هي إنجازات السلطة ومكرمات للشعوب. أثرت الأزمات الاقتصادية والبطالة والعالم المهدّد بالجوع، وأزمات نقص الوقود الخاصة والعامّة، ما يثير الهلع، سيّارات مبعوجة تحت ثقل ما سقط فوقها من الأشجار أو اعمدة الكهرباء، أو غيرها من أجسام ثقيلة جعلتها العاصفة بقوتها

عدا أنّ قضية اللاجئين في صميم بازارات السياسة اللبنانية المتعثّرة باستمرار.

وفي المقابل، فإنّ ما خلّفت العاصفة وراءها من خسائر فادحة في البنى التحتية، المهلهلة في الأساس، وفي الممتلكات الخاصة والعامّة، ما يثير الهلع، سيّارات مبعوجة تحت ثقل ما سقط فوقها من الأشجار أو اعمدة الكهرباء، أو غيرها من أجسام ثقيلة جعلتها العاصفة بقوتها

مشكلة دستور قيس سعيّد ليست في الإسلام

ارنست خوري

في الخبر التونسي هذه الأيام كثير من الكوميديا السوداء. الديكتاتور الذي تكبر الحاجة لفحص حالّته العقلية لا يترك ميداناً إلا ويعبث فيه مستوسلاً بأجهزة الأمن والجيش، ويجهد لمحو كل ما يذكّر بالديمقراطية التونسية ومنجزاتها، فتأتيه الهدايا بالجملة من خصومه. رست عبقرية قيس سعيّد على أن محاربة حركة النهضة، والإسلام السياسي عموماً، تكتمل بعدم ذكر الإسلام ديناً للدولة في الدستور، فتصرّف كذلك الرجل المخدوع الذي طردته زوجته من المنزل، فأخذ معه فستان عرسها لكي لا تفكّر في الزواج من غيره خلال غيابه. ولكي تكتمل النكتة، برّر قيس سعيّد قراره بأن الدولة «ذاتُ معنوية كالشركة أو المؤسسة، والشركة لن تمر على الصراط يوم القيامة». بالتالي ليس من باب الاحترام للإسلام تضمينه في دستور شيء حقير كالدولة. لو كان قرار قيس سعيّد نابعاً من قناعة علمانية، لكان غُفرت له بعض الجرائم التي يرتكبها منذ ما قبل 25 يوليو/ تموز 2021. لكن الرجل لا هو علماني ولا من يحزنون، بل يقف على يمين «النهضة» في القناعات الدينية المحافظة. مع ذلك، أصرّ على حذف الفصل (الإسلام دين الدولة) الذي وضعه الحبيب بورقيبة نفسُه في دستور عام 1959. حتى عبد الفتاح السيسي لم يسبقه إلى ذلك. لكنّ ضحالة ما يتفوّه به قيس سعيّد، بدل أن تزيد من عدد رافضي بقائه، فإنها تعمّق انقسامات هؤلاء، وتفاقم تيههم. منذ رمى سعيّد ومعه كاتبه، الصادق بلعيد، حكاية شطب الإسلام ديناً للدولة، هجم جماعة «يا غيرة الدين» على الساحة، وصارت الأزمة تكمن في تغييب تلك الإشارة الرمزية بدل أن تكون المصيبة هي وجود الرجل بحد ذاته وعبثه بالمؤسسات والدستور وإلغاء مكتسبات التونسيين الديمقراطية وإهانته الشعب في كل كلمة ينطق بها وكل حركة تصدر عنه. غاب النقاش الجدّي في أولوية مقاطعة استفتاء 25 يوليو المقبل على الدستور أو المشاركة الكثيفة فيه تصويتاً رافضاً، فصار الدفاع عن الإسلام هو الجهاد الأكبر، وكأنّ الإسلام أو أي دين آخر يحتاج إلى فريق دفاع أو كأنّه يفنى في حال لم يذكره دستور. تراجعت جهود جمع الجبهات المعارضة لقيس سعيّد في إطار واحد، وكاد إسلاميون كثر يقولون إنه في حال تراجع سعيّد عن شطب «الإسلام دين الدولة»، فإنهم ربما يقبلون بدستوره.

ولّما كادت هيصة «الإسلام دين الدولة» تخفت، رمى فريق الرئيس مادّة أخرى للاستهلاك ولإلهاء، سرعان ما نجحت في إنج

في الأزمة الصهيونية الحاكمة

أمير مخّول

كما المشاريع الاستعمارية الاستيطانية، تعيش الصهيونية أزمة بنيوية، وحالة صراع مستدام مع شعب فلسطين ضحية مشروعها. إنها حركةٌ مبنيةٌ على الصراع المتلازم مع أزمة دائمة، إلا أنها أزمة المنتصرين الذين حققوا جلّ مشروعهم. بينما تقف في هذه المرحلة أمام تحدّيات مصيرية تواجه إسرائيل، حتى في ظل كونها قوة عسكرية واقتصادية عظمى في المنطقة.

تُقاس حدّة الأزمات في أحد جوانبها في السياق الذي تتفاقم فيه وطبيعة أطرافها، وقد يكون السياق مؤاتيا لمَخرَج منها أو لتعميقها إلى درجة يصبح ثمن مشروعها أكثر أثراً من مردوده. هناك علاقة عكسيّة ما بين تفاقم الأزمة الإسرائيلية وتفاقم الأزمة الفلسطينية، فكلما تفاقمت الأزمة الفلسطينية وجد الاحتلال مخرجا من أزماته، وباتت الحالة الفلسطينية مساحة لعب للمستعمِر والعكس صحيح. يسري هذا الأمر على الحالة العربية، ونوعاً ما على الحالة الدولية بدرجات متفاوتة. مهما كان، هناك حقيقة، وهي أنه مهما كانت رداءة الحالة الفلسطينية، فلن تفلح دولة الاحتلال في تجاوز قضية فلسطين. بل هذه القضية هي مصدر الأزمات الإسرائيلية الداخلية والكيانية، وهي البيئة التي يُعاد على أساسها إنتاج النخب الإسرائيلية وتبدُّلُها، وتنعكس بنظرةٍ مستقبليةٍ على المشروع الصهيوني برمته، تضاف إليها التصدّعات الداخلية التي تحدُث داخل التيارات الصهيونية. يؤكّد المشهد الإسرائيلي حدوث تسارع في حالة فقدان الكوابح الذاتية السيادية. وليس من الصحيح اعتبار أن الدولة تفقد سيادتها، بل أنها باتت تستخدم سيادتها وبشكل سافر، بوصفها حمايةً لمواطنيها اليهود وترهيبةً تجاه مواطنيها الفلسطينيين العرب ومجمل الشعب الفلسطيني، فالأسس والمنظومات التي تميز الأنظمة الديمقراطية، حسب تعريفها هي لذاتها، تتميّز بمنظوماتٍ قويةٍ تشريعية وتنفيذية وقضائية. كما تتميز بمنظوماتٍ ذات شرعية مقبولة على الكتلة السكانية الأوسع، وعلى مسؤولية المنظومات عن إعمال القانون وضمان النظام العام والأمانين، الفردي والجماعي، والحريات الديمقراطية والكرامة الإنسانية حسب تعريفها في ميثاق حقوق الإنسان.

بالإمكان الإشارة في الوقت الراهن إلى تجلّيَين كبيرَين للأزمة الإسرائيلية، الأول مرتبط بالقضية الفلسطينية مباشرة، وبعدم قدرة المشروع الصهيوني على التوصل إلى مخرج منها. في حين أن التجلّي الآخر والمرتبط به في جوانب معينة هو انهيار منظومات الكبح والتوازن بين أدوار السلطات المختلفة، والانزلاق نحو «شفا الهاوية» كما تطلق عليها تاليا ساسون، في تقريرها عن «البؤر الاستيطانية»، وتطرح فيه السؤال المتعمّق: هل انتصار المستوطنات هو نهاية الديمقراطية الإسرائيلية، وإشكالية دور المحكمة العليا في متاهة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. بينما يرى يحزقيل درور أن الأزمة هي في الثقافة القيادية الحاكمة، كما أطلق على أحد كتبه «نحتاج إلى القائد» وفي مقالاته في هذا الصدد. يبدو أن التصريحات الأقرب إلى الصدق هي الصادرة عن قادة عسكريين وأمنيين، بعد انتهاء مهامهم الرسمية، وأحد تجليات هذه التصريحات ما يتحدّث عن جوهر الأزمة الكامنة في أن الخطر الحقيقي، وحتى الوجودي، «لا يتأتّى من إيران»، ولا من «العدو الخارجي»، وإنما مَكْمَنُه في الخطر الداخلي المتأتّي من مصدرين، أحدهما قضية فلسطين وإسقاطاتها الديمغرافية والأمنية على طبيعة الدولة، وعلى المشروع الصهيوني في فلسطين. أما مصدر القلق الآخر، وهو أيضاً مرتبط بالأول، فهو احتمالية انهيار المناعة الإسرائيلية الداخلية، والصراع بين التيارات الصهيونية على الأمور الجوهرية والثوابت المجمع عليها صهيونياً. وكان جديد هذه التصريحات ما صدر عن الرئيس السابق للموساد تامير باردو.

تكاد لا توجد استراتيجية تصفوية لقضية فلسطين إلا واعتمدتها الحركة الصهيونية، لتكون الأزمة الجوهرية الحقيقية التي تواجهها هي عدم قدرتها على الحل، وعدم قدرتها على الضبط، وإخفاق استراتيجية تجاوز قضية فلسطين، والاستعاضة عنها بالسلام الاقتصادي، أو ما يطلقون عليه راهناً «تقليص الصراع». إلا أن ما يجعل إسقاطاتها أقلّ حدّة أنه لا يوجد طرف فلسطيني أو عربي يتلقّف هذه الأزمة الصهيونية ويحوّلها إلى فرصة فلسطينية وعربية استراتيجية. مثلا قانون القومية الشهير من العام 2018، لو تعمّقنا في الإصرار الصهيوني عليه، ومدى حاجة إسرائيل له، لَتَبيَّن أنّه لا يعكس تعزيزا للمشروع الصهيوني، ولا لقوة إسرائيل ولا لـ«المناعة القومية»، بل يعكس حالة ضعف، لم يجر استغلالها فلسطينياً في مسألة حقيقةِ هذه الدولة وشرعيتها مثلاً، أو في الطعن بسيادتها وطلب الحماية الدولية. في المقابل، وعلى المستوى السياسي الداخلي، أشار القانون إلى هامشية القوى الليبرالية، في حين تعزّزت العنصرية المنفلتة، وليس بسبب قانون القومية وإنما شكّلَ هذا القانون انعكاساً لها، ولكون التيارات المتنفذة باتت تفتقر للخيارات المتنوعة، لتجد نفسها أمام إعلانٍ فظٍّ لتفوق يهوديتها على ديمقراطيتها، ضمن المعادلات التي سعى الخطاب الصهيوني إلى التوفيق والتوازن بينهما. هذا القانون هو من روح «وثيقة استقلال إسرائيل» التي يتغنّى بها بالذات أقوى الليبرالية و«اليسار الصهيوني».

في أعقاب الانفلات الدموي الخطير، وبالذات الذي شهده الفلسطينيون، وحصريا فلسطينيي الـ48 في العام 2021، معزّزاً بالانفلات الإعلامي والسياسي والشعبوي والقضائي، بلغت الأزمة الحاكمة ذروتها، إذ لا تستطيع الاعتراف بشرعية الفلسطينيين العرب، ولا تستطيع تجاوز قوتهم، ولا تجاوز عدم التعاطي مع شرعيتهم، وهو الأمر الذي حدث في داخل المعسكر اليميني العقائدي الحاكم، والذي بدأه نتنياهو، ويواصله نفتالي بينت. كما تآكلت الصيغة «الأخلاقية» بالمفهوم الاستعلائي، والمبنية على ادّعاء «الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة» و«الواحة»، وبحيث إنّ التيار الصهيوني الديني (الصهيو- ديني) غير مكترثٍ لإثباتها دوليا، وإنما لفرض أرض إسرائيل الكبرى على أرض فلسطين كلها. حين تلجأ دولة إلى استخدام أدواتها الأكثر فظاظةً وعنفا وإقصاء، فهذا دليل أزمة، فالدولة التي تعيش في بحبوحة وخارج الأزمات لا تلجأ إلى الحلول القصوى، ولا إلى القوانين القصوى، وتكترث لسمعتها.

جانب آخر من الأزمة هو الصراع المحتدم وغير المحسوم ما بين «الدولة العميقة» ومشروع الاستيطان الصهيو- ديني المتجدّد، وما ولّده من ذهنيةٍ تتغلغل في كل مناحي الحياة الإسرائيلية، والصراع ما بين الصهيونية الليبرالية وتيارات ما بعد الصهيونية المستعدّة لإلغاء أية بنى ليبرالية وديمقراطية، من أجل ترسيخ عقيدتها وتحويلها إلى عقيدة دولة، فبالإمكان التعامل مع انقلاب النخب الحالي بوصفه الانقلاب الثاني بعد انقلاب العام 1977، وإسقاط حركة العمل التاريخية مؤسّسة الدولة. إذ يعتبر التيار الصهيوني الديني الاستيطاني العنيف نفسه أنه طلائع الحركة الصهيونية، ويرى في الدولة أداة لخدمة أغراضه وتوجهاته وعقيدته.

الصراع المحتدم الآخر هو بين التيارين، الديني (الحريديم) والصهيو- ديني، فعلى الرغم من التباين بين تيارات المتدينين الحريديم، إلا أنها تجمع على أولوية التوراة والصلوات، في حين أن التيار الصهيو- ديني يرى في نفسه قيادة للدولة والجيش، ويسعى إلى إضفاء عقيدته على الدولة. وبالذات عقيدة أرض إسرائيل الكبرى والكاملة. بينما الديني منشغلٌ في احتياجاته الفئوية، ويسلك أكثر كأقلية إثنية أو مذهبية، وهو التيار المُمَيَّز ضده صهيونياً، باعتباره لا يخدم في الجيش وغير منتج. تتعاظم هيمنة النخب الصهيو- دينية في الجيش والسياسة والثقافة والاقتصاد، كما ويمثل حصول بينت على مقاليد الحكم حقيقة نهاية المطاف في المرحلة الراهنة للقيم الليبرالية والتوازنات الصعبة القائمة. ويلتقي هذا التحوّل مع تضعضع دور الجهاز القضائي في كل ما لا يخصّ الملفات المعنية بالفلسطينيين وحقوقهم، يوازيه انهيار تام على الأقل في المدى المنظور للمعارضة السياسية داخل المجتمع الإسرائيلي، والمعنيّة بضمان الطابع اليهودي الديمقراطي للدولة، فلا منظومة كوابح ولا معارضة تكبح. كان لافتا، في الفترة الأخيرة، التوتر الحادّ ما بين المرجعيات الدينية للأحزاب الحريدية وحملتها ضد اقتحامات ممثلي التيار الصهيو- ديني للأقصى، وبانَ صراع حادّ ديني من ناحية، ولكنه صراعٌ وجوديٌّ لدى التيار الحريدي المهدَّد من تزايد أثر التيار المنافس بين صفوفه. وعمليا، المسألة الفلسطينية تعمّق أيضا الصراع بين التيارين الدينيين، ذلك القائل بأرض إسرائيل الكاملة والآخر القائل بفكرة الخلاص الرباني. بينما المنحى العام هو مسعى من التيارين الصهيو- ديني والعلماني الصهيوني إلى صهينة الحريديم. يمثل الكاتب والصحافي يوسي كلاين تيار «اليسار» الصهيوني العلماني، والذي رأى في الجيش «بوتقة الصهر للشعب اليهودي»، وبات يرى فيه دائرة لإعادة إنتاج هيمنة التيار الصهيو- ديني على مجمل الحياة الإسرائيلية، فأكثر من ثلث خرّيجي دورة الضباط في الجيش في السنة الأخيرة كانوا من التيار الديني القومي. مقابل تراجع نسبة العلمانيين. يصل كلاين إلى الاستنتاج بضرورة التخلّي عن «البوتقة»، والحاجة إلى إلغاء منظومة التجنيد الإلزامي، فما شكّل أحد مقوّمات الروح الصهيونية بات في الوضع الراهن مشكلة تهدّد إسرائيل وطابعها العلماني الذي كان مهيمناً. وفي الفكر الصهيوني، فإنّ من شأن مثل هذا التحوّل أن ينعكس في حركة هجرة يهودية إلى الخارج. يلتقي هذا التفكير مع إيهود باراك، حين كان رئيساً لأركان الجيش، واعتمد مبدأ «الجيش الذكي والمقلّص»، بينما يعتمد رئيس الأركان الحالي، أفيف كوخابي، مبدأ «الجيش الفتّاك». وتشهد فلسطين فتكَه بآلة القتل اليومي للسكان العزّل، والحامية لأكثر جرائم المستوطنين فظاظةً، وإلى درجةٍ عبّر فيها قائد الجيش في شمال الضفة الغربية، روعي تسفايغ، عن هذه العقيدة، بقوله للمستوطنين إن الجيش والمستوطنين «ليسوا طرفين يتعاونان معا، بل إنهم وحدة واحدة». كما ترى التيارات الصهيونية العلمانية تحوّل الجيش من «جيش الشعب» إلى جيش الصهيو- دينية. يعتبر الإجماع الصهيوني حول الجيش إحدى ركائز المشروع، فيما الهالة التي كانت له في تراجع، وثقة الجمهور به أيضا، وفقط ثلث من الملزمين بالخدمة العسكرية يلتحقون بها، في حين أكثر من ثلث خرّيجي دورة الضباط في الجيش في السنة الأخيرة كانوا من التيار الديني القومي العقائدي، مقابل تراجع نسبة العلمانيين. تطعيم الجيش بالدين يعكس التطرّف الصهيو - ديني في المجتمع، والتحولات في الخريطة السياسية الإسرائيلية، إلا أنّ هذه التيارات لا تربط هذا التحوّل بالمشروع الاحتلالي الصهيوني الاستعماري الذي تترعرع الصهيو- دينية على أرضيّته، وهي أكثر التيارات المتصالحة مع واقع الاحتلال، مهما كانت إسقاطاته الديمغرافية والاستراتيجية والدولية.

في نظرة إلى السنة الأولى لتجربة حكومة بينت لبيد، يتبيّن أنّ بإمكان الأطراف داخل الائتلاف وخارجه العمل معاً رغم الاختلافات في التوجهات، فاستبعاد فلسطين من جدول الأعمال شرط أساسي لتعزيز التحالفات. واعتماداً عليه، يبدي أقصى اليمين استعدادا لقبول حزب عربي (القائمة الموحدة – الحركة الإسلامية الجنوبية) في ائتلافه، سواء أكان بزعامة الليكود أم حزب يمينا، وذلك بقبول هذا الحزب العربي فك الارتباط ما بين دوره في الائتلاف والقضية الفلسطينية، بما في ذلك دعمه قرارات حكومية تمسّ بالشعب الفلسطيني. إلا أن هذا «المخرج» للائتلاف الحاكم قد أدخل اليمين الصهيوني في أزمة عميقة وصراع حاد واصطفافاتٍ متناحرة. ولحسن حظه أنه لا توجد بدائل صهيونية حقيقية من خارج هذا التيار. فبينما الليكود، التيار المركزي في اليمين الإسرائيلي، متحالفٌ مع الأحزاب الحريديم، فإن هناك توترات وتجاذبات مع التيار الصهيو- ديني، قد تتحوّل إلى صراع، وقد تنتفي لاحقاً، ويصعب التكهن بها اليوم. مقابل عملية صهينة للتيارات الحريدية، إن إقصاءها من الائتلاف الحاكم، واستهداف مواطن قوتها ومؤسساتها المموّلة من الدولة، قد يدفع هذه التيارات إلى تعزيز هويتها الدينية الفئوية الانعزالية (وليس الانفصالية)، أو إلى تعزيز تحالفها مع الليكود، وهذا يتيح المجال لنفوذ إضافي لتيار الصهينة في ما بينه.

للخلاصة، الأزمة الصهيونية بنيوية، وأبعد من أن تكون مجرّد أزمة سياسية حزبية. ويبدو أنها ستتعمّق، إذ لا مؤشّرات على مخارج منها. إنها أزمة مرتبطة بقضية فلسطين وبجوهر إسرائيل وبالشروخ الصهيونية الداخلية، والشعب الفلسطيني هو عامل مؤثّر في مدى عمق هذه الأزمة.

(كاتب فلسطيني)

> الأزمة الصهيونية بنيوية، وأبعد من أن تكون مجرّد أزمة سياسية حزبية. ويبدو أنها ستتعمّق، إذ لا مؤشّرات على مخارج منها

> الدولة التي تعيش في بحبوحة وخارج الأزمات لا تلجأ إلى الحلول القصوى، ولا إلى القوانين القصوى، وتكترث لسمعتها

حكومةٌ عاجزة في المغرب

علي أنوزلا

يواجه الاقتصاد المغربي تحدّياتٍ كبيرة في ظلّ ارتفاع الأسعار العالمية، لا سيما النفط والغاز والمواد الغذائية الأساسية، بسبب الحرب في أوكرانيا وحالة التضخّم العالمي، ومما زاد من حدّة هذه الأزمات غير المسبوقة أن البلاد تواجه موسم جفافٍ قاس، كون القطاع الزراعي يساهم بنسبة 14% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع الخبراء أن يكلّف تكالب هذه الأوضاع على اقتصاد منهك ما زال لم يتعاف من انعكاسات أزمة جائحة كورونا، ما بين 1% و2% من الدخل الوطني هذا العام.

على أرض الواقع، بدأت هذه الأزمات تلقي ظلالها على وضع اجتماعي محتقن منذ عدة سنوات، نتيجة إهمال الحكومات المتعاقبة الشرائح الاجتماعية الهشّة، وإجهازها على القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة التي تعيش على حافّة الفقر. وقد بدأت فعلا مظاهر الاضطرابات الاجتماعية في البروز في أكثر من مدينة مغربية، لكن حالة الطوارئ التي فرضتها السلطات المغربية للحدّ من تفشي وباء كوفيد . 19، وما زالت مستمرّة، تستعملها الدولة لمنع كل أنواع الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي، بمبرّر الحفاظ على الأمن والنظام العامين. ولكن حتى قرارات المنع الصارمة لم تمنع المواطنين من النزول إلى الشوارع في عدة مناسبات للاحتجاج على موجة الغلاء غير المسبوقة التي تشهدها الأسعار، خصوصاً قطاع المحروقات. وأمام قرارات المنع التي أدت إلى تبلور حركة احتجاجية قوية في الشارع، تشهد مواقع التواصل الاجتماعي تصاعد غضب مستخدميها من الارتفاع المستمر والمتصاعد للأسعار أمام شبه لا مبالاة حكومية بما تقاسيه الشرائح الأكثر تضرّراً من غلاء المعيشة، فأغلب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية ظل أثرها محدوداً في الحدّ من حالة التضخم التي تعرفها أسعار المحروقات التي يؤثر ارتفاعها مباشرةً على أغلب السلع الأخرى، خصوصاً تلك الأساسية. وبالتالي، لم يصل أثر تلك الإجراءات إلى الطبقات الأكثر تضرّراً من حالة الأزمة غير المسبوقة التي تشهدها البلاد.

وكلما تأخرت الحكومة في التحرّك، أو أبدت لا مبالاتها، فإن الاضطرابات الاجتماعية آخذة في التصاعد، فقد أضرب مهنيو النقل في أكثر من مدينةٍ مغربية، وأعلن اتحاد الخبازين تحرير سعر الخبز الشعبي، وباتت جميع الشروط متوفرة لظهور استياء شعبي حقيقي، من شأنه أن يشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار الاجتماعي للبلاد، إذا لم يشعر الناس بأن الحكومة تُنصت إلى معاناتهم. ومن المطالب التي تبرز حاليا وضع سعر مرجعي للمحروقات، لأن أي ارتفاع لأسعارها ينعكس مباشرة على أسعار جميع القطاعات، ونحتاج إلى أن نُذكّر بأن الحكومة السابقة في عهد الإسلاميين هي التي أقدمت على تحرير سوق المحروقات، وسحب الدعم الذي كانت تخصّصه الدولة لهذا القطاع الحيوي. وللمفارقة، فإن الحزب الإسلامي نفسه الذي كان يرأس تلك الحكومات هو الذي يطالب اليوم، بعدما أصبح أقلية في صفوف المعارضة، بوضع سعر مرجعي لسعر المحروقات! وكما لكل أزمةٍ تجّارها الذين يستفيدون منها، فإن أكبر المستفيدين من ارتفاع أسعار المحروقات في المغرب هي الشركات الموزّعة لها التي راكمت أرباحا كبيرة حتى قبل اندلاع الحرب الأوكرانية. ولن نكشف عن جديد إذا علمنا أن هذه الشركات مملوكة من صناع القرار الرئيسيين في المغرب، في مقدمتهم رئيس الحكومة الحالية ورجل الأعمال، عزيز أخنوش، الذي يملك أكبر شركة توزيع للمحروقات في المغرب، تليها شركة مملوكة للهولدينغ الملكي. وحسب تقرير أعده برلمان العهدة السابقة، راكمت شركات توزيع المحروقات ما يناهز 17 مليار درهم (نحو 1,6 مليار يورو) ما بين 2015 و2018، وبرأي نقابيين، ارتفعت هذه الأرباح الآن إلى أكثر من 32 مليار درهم (نحو 3,1 مليارات يورو)، وهو ما يجعل الحكومة الحالية التي تدّعي أنها ليبرالية، وتتبنّى سياسة اجتماعية، تتعرّض لانتقادات واسعة بسبب تقاعسها في مواجهة الاستياء الاجتماعي المتزايد، وتتوجّه حدّة هذه الانتقادات إلى رئيس الحكومة، بوصفه رئيس الجهاز التنفيذي المسؤول الأول عن معالجة حالة التضخم التي تعرفها الأسعار، لكن أيضاً لكونه المستفيد الأول من معاناة الشعب المفترض أنه يمثله!

أعاد هذا الوضع الشاذ إلى الواجهة الجدل الحاضر دائما في المغرب عن زواج السلطة والمال. ولكن أمام حدّة الأزمات الحالية وانعكاساتها القاسية على حياة ملايين المغاربة الذين يعيشون تحت خط الفقر، أو على حافة السقوط تحت هذا الخط، يصبح السؤال أخلاقيا، رغم أنه لا وجود للأخلاق في السياسة أو في أعراف السياسيين، فقد سبق للمغاربة أن عانوا من رؤساء حكومات ضعاف أو غير فاعلين، وآخرين سيئين إلى درجة لا يمكن تحملها. وقد أقدم رئيس الحكومة السابق، الإسلامي، عبد الإله بنكيران، على إلغاء الدعم الذي كان مخصصا للمحروقات وحرّر سوقها، ولكن لم يسبق للمغاربة أن جرّبوا رئيس حكومة جشعاً، مثل رئيس الحكومة الحالية. ولو كان المغرب بلداً ديمقراطياً فعلاً، وليس شكلاً فقط، فإنّ جَمْعَهُ بين رئاسة الجهاز التنفذي وامتلاكه أكبر شركة توزيع للمحروقات في البلد تستثمر في أزمة ساكنته، وحده مدعاة لأن يستقيل الرجل من منصبه، هذا إذا لم يحاكم لكونه يستغل المنصب الحكومي لتحقيق ربحه الشخصي. نحن أمام حالة استثنائية لرئيس حكومةٍ يبدو شبه منفصل عن الواقع، فهو لم يخرج ليشرح للمغاربة سبب غلاء معيشتهم اليومية، وحتى لا نتّهمه بعدم الالتزام بالمصلحة العامة، الذي يفرضه عليه منصبه بحسب الدستور، فإنّ كل ما يمكن أن يقال إنّه يبدو مهتماً بمصالحه أولاً وأخيراً، واستمراره على رأس الجهاز التنفيذي إهانة لذكاء المغاربة الذين يعانون في صمت، بينما يجني رئيس حكومتهم أرباحاً خيالية، يقول من يقول إن الجزء الكبير منها غير شرعي، فيما يدرك أن بمقدوره، بل ومن صلاحياته أن يخفّف من معاناة مواطنيه، لو أنه فقط تخلى عن جزء من أرباحه تلك.

يعرف كلّ من يتابع الشأن المغربي كيف تجري الانتخابات في البلاد، ويعرف أنّ الحكومات لا تحكم وإنما تنفذ. وبالتالي، لا يجب أن ننتظر من رئيس الحكومة الحالية أن يستقيل بنفسه، فهذا الفعل الشجاع والنزيه لم يسبق أن أقدم عليه أي رئيس حكومة قبله، وإذا ما استمرّ الوضع متأزماً في البلاد، فإنّ من سيستقيل هو صبر المواطن، إذا ما استمرّت الحكومة الحالية العاجزة ورئيسها الجشع في تجاهل مطالبه وعدم الإنصات إلى صوته.

(كاتب وإعلامي مغربي)

> باتت جميع الشروط متوفرة لظهور استياء شعبي حقيقي، من شأنه أن يشكل تهديداً حقيقياً للاستقرار الاجتماعي للبلاد

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads